## دعوات في مصر من أجل تعديل مشروع قانون حماية المبلغين والشهود والخبراء

في خطوة تشكّل تطوراً ملحوظًا في الدور المتنامي للمجتمع المدني في مصر للمطالبة بإصلاحات متعلقة بالحكم الرشيد ومكافحة الفساد، أطلقت مجموعة من جمعيات المجتمع المدني "حملة وطنية لجمع توقيعات" تطالب الحكومة بسحب وتعديل مشروع قانون لحماية المبلغين والشهود والخبراء، كان مجلس الوزراء قد أقره بتاريخ 19 فبراير/شباط 2014، وذلك قبل إرساله إلى رئاسة الجمهورية لإصداره، باعتبار أن الرئيس المؤقت هو الذي يملك سلطة التشريع حتى انتخاب البرلمان القادم.

وعلى الرغم من أن الإسراع بإصدار هذا القانون كان وما زال يُعدّ مطلباً جماهيرياً في مصر، إلا أن الجمعيات التي أطلقت الحملة ترى ضرورة عدم التسرع في إصداره لما فيه من بعض القصور مما يجعله، في نظر هذه الجمعيات، لا يرتقي إلى طموحات المواطنين في دولة عانت ولا زالت تعاني الكثير من ويلات الفساد، ولا يعكس وجود "إرادة سياسية حقيقية وجادة" لحماية المبلغين والشهود والخبراء، ولا يتضمن الحد الأدنى من الإلتزامات الدولية التي تقع على عاتق مصر في هذا المجال.

وطالب أعضاء الحملة إدارة التشريع في وزارة العدل واللجنة القومية المستقلة لجمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق، الذين أشرفا على وضع مشروع القانون، أن يُضَمِّنا مشروع القانون بعض الأمور الهامة التي من شأنها أن تقوّيه، وأهمها أن يتضمن تعريفًا واضحًا للمبلغ والشاهد والخبير، وأن يتضمن جرائم معينة وعقوبات عليها، وأن يكون هناك جهة مستقلة معنية بتلقي الشكاوى والبلاغات والتحقيق فيها، وأن يكون للمجتمع المدني دور في تلقيّها في حالة الخطورة الكبيرة (دون أن تحدد الحملة كيفية تصرف المجتمع المدني فيما يرد إليها من شكاوى وبلاغات)، وأن يتضمن بوضوح آليات لتقديم الشكاوى والبلاغات، منها إنشاء الخطوط التليفونية الساخنة والمواقع الألكترونية في الجهة المستقلة أو الجهات الحكومية المعنية.

كما يرى أعضاء الحملة ضرورة أن يتضمن مشروع القانون ما يُلْزِم الدولة باتخاذ إجراءات وقائية لحماية الفئات المذكورة، والنص على حقهم في الحصول على تعويضات جرَّاء ما تكبدوه من أجل الإبلاغ أو الشكوى أو الشهادة، أو ضرر لسمعتهم أو ما فاتهم من كسب، مع ضرورة أن تلتزم الدولة بنشر معلومات حول الشكاوى والبلاغات بشكل دوري، باستثناء البيانات الشخصية، بما في ذلك عدد الحالات التي تم استلامها، والحالات التي تم رفضها، والحالات التي قبلت وتم التحقيق فيها، وحجم قائع الفساد والانتهاكات في القطاعين العام والخاص.

ومن الجدير بالإشارة أن كل من مشروع القانون، ومطالب الحملة التي وصل عدد الجمعيات الموقّعة عليها إلى أكثر من 55 جمعية، لم يتضمنا إشارة إلى ضرورة مد الحماية إلى "الضحايا" في جرائم الفساد، وهو ما تنص عليه العديد من المواثيق الدولية المعنية، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 والتي صادقت عليها جمهورية مصر العربية في 2005.

المصدر: المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربيّة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

***